**تقرير شهرمارس 2021**

**النقـابة الوطنية للصحفيين التونسيين**

**وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية**

**إعداد:**

**خولة شبح**

**مروى الكافي**

**محمود العروسي**

**منذر الشارني**

**الفصل 31 من الدستور التونسي**

"حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر مضمونة

لا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات"

الفصل 49 من الدستور التونسي

يحدّد القانون الضوابط المتعلقة بالحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وممارستها بما لا ينال من جوهرها. ولا توضع هذه الضوابط إلا لضرورة تقتضيها دولة مدنية ديمقراطية وبهدف حماية حقوق الغير، أو لمقتضيات الأمن العام، أو الدفاع الوطني، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة، وذلك مع احترام التناسب بين هذه الضوابط وموجباتها. وتتكفل الهيئات القضائية بحماية الحقوق والحريات من أي انتهاك.

لا يجوز لأي تعديل أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة في هذا الدستور.

**مقدّمة عامة**

كان الأسبوعين الأولين من شهر مارس الأصعب على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات التونسيين/ات العاملين/ات خلال تغطيتهن/م لمجريات الخلافات السياسية بين مختلف الأطراف، ودفع الصحفيون/ات ضريبة غياب الاستقرار السياسي وتصدير الخلاف من مجلس نواب الشعب إلى الشارع.

وقد سعت كل الأطراف من سياسيين ونواب شعب وأنصار أحزاب إلى جر الصحفيين/ات إلى مربع الخلافات، وقد انتهجت هذه الأطراف عديد الطرق والأساليب من منع من العمل واستعمال للسلطة النيابية وصولا إلى ممارسة أعمال رقابية وضغط ومواصلة لمنهج التمييز والدعوة إلى العنف،

وتواصل انخراط نواب كتلة ائتلاف الكرامة في تحديد مجال عمل الصحفيين كما انخرطت رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي بقائمة المعتدين على الصحفيين عبر ممارسات تعيد إلى الأذهان ما خال الصحفيون/ات أنهن/م تجاوزوه منذ رحيل النظام الدكتاتوري من تمييز وإساءة للسمعة.

ومازال السياسيون/ات الناشطون/ات لم يتجاوزن/وا مربع محاولة توظيف الإعلام وتوجيهه.

وفي الشارع كانت قوات الأمن الأعنف على الإطلاق حيث تصدرت قائمة المعتدين على الصحفيين/ات، وفي خرق لمقتضيات الاتفاق المبرم مع وزارة الداخلية حول سلامة الصحفيين في الميدان وتسهيل عملهم وإبطال العمل بالمطالبة بالتراخيص في الفضاءات العامة، وجد الصحفيون/ات أنفسهن/م رهينة اعتداءات عنيفة ومنع متواصل من العمل في 12 مناسبة. وكان الأسبوعين الأولين من شهر مارس الأعنف على الصحفيين/ات من قبل الأمن ما قاد النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، أمام قصور جهود وزارة الداخلية على محاسبة منظوريها، إلى تعليق الشراكة مع وزارة الداخلية والدخول مجددا في نقاش مع وزير الداخلية بالنيابة ورئيس الحكومة هشام المشيشي حول آليات التعاون.

كما تواصلت معاناة الصحفيين/ات في سعيهم للحصول على المعلومات من مصادرها، حيث واصلت بعض الوزارات كوزارة الطاقة والمناجم سياستها القائمة على التعتيم خاصة في الملفات المتعلقة بالبيئة وتم حجب المعلومات حول هذه الملفات وغلق الأبواب أمام الصحفيين/ات في سعيهم للقيام بعملهم المطلوب منهم في مكافحة الفساد وخدمة المصلحة العامة.

وواصل المستفيدون من التعتيم والمتضررون من جهود الصحفيين في كشف الحقائق ، غلق الأبواب أمامهم ليصل الأمر بالمخالفين إلى ممارسة العنف في حقهم .

وتواصل خلال شهر مارس 2021 العنف الذي يطال الصحفيين/ات على شبكة التواصل الاجتماعي عبر حملات التشهير والتشويه والتحريض عليهم من قبل نشطاء شبكات التواصل الاجتماعي دون حسيب أو رقيب.

وتعول النقابة على مختلف الأطراف في خلق بيئة آمنة لعمل الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات في ظل تزايد المخاطر والارتفاع الملحوظ في الاعتداءات عليهم.

وتنكب النقابة على دراسة الواقع الحالي ووضع استراتيجيات عمل كفيلة بضمان سلامة منظوريها/اتها من صحفيين/ات ومصورين/ات صحفيين/ات، خاصة بعد ما سجلته من ارتفاع لموجة العنف الأمني والعنف السياسي في حقهم.

وانطلقت النقابة في دراسة مدى نجاعة الشراكة مع وزارة الداخلية في مجال حماية الصحفيين وسبل تطويرها، وتعول في ذلك على مدى وجود إرادة سياسية حقيقية صلب الوزارة لإيجاد حلول للأزمة المسيئة إلى صورة الدولة التونسية والتي تمس من مصداقيتها على المستوى الدولي في مدى تقيدها بواجبها في حماية مواطنيها والتزامها بما تعهدت به في مجال حرية التعبير وحرية الصحافة.

وتعول النقابة على شركائها/اتها المدنيين/ات لبث الوعي بطبيعة العمل الصحفي والدفاع جنبا إلى جنب عن مكسب حرية التعبير الذي بات مهددا خلال الأشهر الثلاث الأخيرة أكثر من أي وقت.

**النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين**

**مقدمة إحصائية**

تواصل ارتفاع نسق الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال شهر مارس 2021 بصفة ملحوظة مقارنة بشهري جانفي وفيفري من السنة الحالية، حيث سجلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين 28 اعتداء خلال شهر مارس 2021، وقد ورد على الوحدة 35 إشعارا بحالة عبر الاتصالات المباشرة أو الرصد على شبكات التواصل الاجتماعي وحوامل المؤسسات الإعلامية والمعاينات الميدانية.

وكانت الوحدة قد سجلت 25 اعتداء خلال شهر فيفري 2021 من أصل 29 إشعارا بحالة وردت عليها.

كما سجلت الوحدة 22 اعتداء خلال شهر جانفي 2021 من أصل 31 أشعارا بحالة وردت عليها.

وقد طالت الاعتداءات 37 ضحية، توزعوا إلى 26 صحفيا وصحفية و11 مصورا ومصورة صحفية.

وقد توزع الضحايا حسب الجنس إلى 11 مرأة و26 رجل.

ويعمل الصحفيون/ات الضحايا في 23 مؤسسة إعلامية من بينها 8 قنوات تلفزية و7 إذاعات و3 مواقع الكترونية و 3 صحف مكتوبة ووكالتي أنباء و 4 صحفيين/ات مستقلين/ات.

وتتوزع هذه المؤسسات إلى 14 مؤسسة خاصة و7 مؤسسات عمومية ومؤسسة مصادرة وحيدة ومؤسسة جمعياتية وحيدة من بينها 5 مؤسسات أجنبية و19 مؤسسة تونسية.

وقد عمل الصحفيون/ات الضحايا على المواضيع السياسية في 17 مناسبات والمواضيع الاجتماعية والمواضيع الصحية في 3 مناسبات لكل منهما وفي مواضيع مكافحة الفساد والمواضيع الرياضية في مناسبتين لكل منهما.

وكان الصحفيون/ات ضحية الاعتداءات الجسدية في 8 مناسبات وضحية للمنع من العمل في 7 مناسبات. كما تعرض الصحفيون/ات إلى 5 حالات مضايقة و4 اعتداءات لفظية.

و تعرض الصحفيون/ات إلى التحريض في 3 مناسبات وتم تتبع الصحفيين عدليا في مناسبة وحيدة.

وقد وقع الاعتداء على الصحفيين/ات في 23 مناسبات في الفضاء الحقيقي وفي 5 مناسبات في الفضاء الافتراضي.

وتصدر الأمنيون ترتيب المعتدين على الصحفيين/ات خلال شهر مارس 2021، حيث كانوا مسؤولين عن 12 اعتداءات، تلاهم نواب شعب ونشطاء بـ 3 اعتداءات لكل منهما. وكانت الوزارات مسؤولة عن اعتداءين اثنين، تلاها إعلاميون وأنصار حزب سياسي ومحتجون وسياسيون وعمال بمؤسسة خاصة و أطباء وتجار ونشطاء مجتمع مدني باعتداء وحيد لكل منهم.

وتركزت الاعتداءات على الصحفيين/ات خلال شهر مارس 2021 في ولاية تونس في 24 مناسبة، في حين سجلت حالتي اعتداء في مدنين وحالة اعتداء وحيدة في كل من ولايتي نابل وباجة.

**عودة القبضة الأمنية على حرية الصحافة**

تطور منسوب العنف الأمني على الصحفيين/ات خلال الجزء الأول من شهر مارس 2021 الذي شهد اضطرابات وصراعات سياسية واجتماعية، وجد فيها الصحفيون/ات أنفسهن/م ضحايا اعتداءات عنيفة وتواصلت حالات المنع من العمل والمضايقة ووصلت حدة الاعتداءات حدود الهرسلة المتعلقة بخرق المعطيات الشخصية.

وقد أدت هذه الاعتداءات إلى تعليق شراكة النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين مع وزارة الداخلية والدخول معها في مفاوضات من أجل تعديل اتفاقية أكتوبر 2017 حول سلامة الصحفيين/ات.

**\* مضايقة أمنية لأحمد الزروقي**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 1 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: أحمد الزروقي المصور الصحفي المستقل**

**المعتدي: أمنيون**

**الوقائع :**

عمل أحد أعوان الأمن على مضايقة المصور الصحفي المستقل أحمد الزروقي خلال تغطيته للوقفة الاحتجاجية الداعمة للناشطة الحقوقية الموقوفة "رانية العمدوني" أمام المحكمة الابتدائية.

حيث توجه عون أمن بالزي المدني إلى المصور الصحفي وأكد له أنه يحمل صورة عن معطياته الشخصية وفتح العون هاتفه الجوال وعرض على المصور الصحفي صورة لبطاقة تعريفه الوطنية وبطاقته الصحفية وقال له أن الأمن يعرف كل شيء عن الصحفيين في هرسلة مباشرة له.

**\* منع الصحفيين من العمل في ولاية مدنين**

**المكان: ولاية مدنين**

**التاريخ: 6 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: ممثلو وسائل الإعلام بولاية مدنين**

**المعتدي: أمنيون**

**الوقائع :**

منع أعوان الأمن الرئاسي المرافقين لرئيس الحكومة هشام المشيشي مراسلي المؤسسات الإعلامية من تغطية زيارته لولاية مدنين لتدشين انطلاق التزود بالغاز الطبيعي في كامل المنطقة السياحية بجزيرة جربة.

حيث تنقل الصحفيون لتغطية الزيارة إلى إحدى الوحدات السياحية لتغطية الحدث، وفور وصولهم إلى المكان منعهم أعوان الأمن الرئاسي من الدخول، فاستظهر الصحفيون/ات ببطاقاتهم المهنية ولكن رغم ذلك رفضوا تمكينهم من الدخول مِؤكدين لهم أن رئيس الحكومة يملك صحافته الخاصة به.

وقد تمكن الصحفيين من الدخول بمساعدة أحد القيادات الأمنية بالجهة .

و طال الاعتداء كلا من :

نعيمة خليصة الصحفية بقناة "الحوار التونسي" والمصورالصحفي المرافق لها سعد الوهابي

عفاف الودرني الصحفية بموقع "تونس الرقمية"

**\* اجراء استثنائي غير قانوني في حق صحفي**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 8 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: معز السمراني المصور الصحفي بوكالة الأنباء** " New TR"

**المعتدي: أمنيون**

**الوقائع :**

تعرض المصور الصحفي العامل لفائدة وكالة الأنباء " New TR" معز بن كريم السمراني إلى المنع من دخول مجلس نواب الشعب نتيجة وضعيته الأمنية من قبل الأمن الرئاسي.

وقد أكد أعوان الأمن الرئاسي للمصور الصحفي ورود اسمه ضمن التصنيف المتعلق بالإجراء الحدودي S17 وطلبوا منه تسوية وضعيته القانونية خاصة في ظل تواصل تواجد اسمه على قائمة المفتش عنهم في قضية صدر فيها قرار بالسجن في حقه على خلفية عمل صحفي.

**\* اعتداء بالعنف الجسدي على حسام بو حلي**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 9 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: حسام بو حلي المصور الصحفي بإذاعة "موزاييك أف أم"**

**المعتدي: أمنيون**

**الوقائع**

اعتدى أحد أعوان الأمن بالعنف الجسدي على المصور الصحفي بإذاعة "موزاييك أف أم" حسام بوحلي خلال تغطيته لفض قوات الأمن لاعتصام الحزب الدستوري الحر أمام فرع الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين بشارع خير الدين باشا بالعاصمة.

حيث تنقل المصور الصحفي لتصوير تنفيذ الحكم القضائي بفض الاعتصام، وعند تواجده وحيدا توجه نحوه عون أمن وطالبه بالتوقف عن التصوير، وأمام تمسك الصحفي بحقه في العمل سحبه عون الأمن إلى مكان بعيد وعمل على الاعتداء عليه بالعنف الجسدي وحاول افتكاك كاميرا تصويره. وقد توجه الصحفي للتشكي لدى أحد القيادات الأمنية الميدانية لكنه لم يتدخل.

**\* منع الصحفيين من العمل**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 9 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: ممثلو وسائل الإعلام**

**المعتدي: أمنيون**

**الوقائع**

منعت قوات الأمن الميدانية المكلفة بفض اعتصام الحزب الدستوري الحر الصحفيين والمصورين الصحفيين من العمل.

حيث تنقل الصحفيون والمصورون الصحفيون إلى مكان الحدث وعملوا على تصوير عملية التدخل الأمني لفض الاعتصام، وفور اقترابهم من خيمة الاعتصام لتصوير نتائج التدخل الأمني من حالات إغماء وإصابات في صفوف المعتصمين، توجه نحوهم أعوان أمن وطالبوهم بالتوقف عن التصوير. وعند تمسك الصحفيين بأداء واجبهم في التغطية الإعلامية أكد الأمنيون الميدانيون أنه لا يمكن تصوير عملية فض الاعتصام باعتبارها تنفيذا لقرار قضائي متعللين بالجانب الحمائي للصحفيين.

وقد طال الاعتداء كلا من:

الصحفي بإذاعة "موزاييك أف أم" كريم وناس

المصور الصحفي بإذاعة "موزاييك أف أم" حسام بوحلي

الصحفي المستقل علي بوشوشة

الصحفي بجريدة "الصباح" صلاح الدين الكريمي.

**\* اعتداء على مصور صحفي بقناة "الحوار التونسي"**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 9 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: محمد علي بن علي المصور الصحفي قناة "الحوار التونسي"**

**المعتدي: أمنيون**

**الوقائع :**

اعتدى أعوان أمن بالزي الرسمي بالدفع على المصور الصحفي بقناة "الحوار التونسي" محمد علي بن علي خلال تصويره فض اعتصام الحزب الدستوري الحر.

حيث تنقل المصور الصحفي لتغطية الحدث وفور عمله على تصوير عملية فض الاعتصام تعمد أعوان الأمن منعه من التصوير ومن الاقتراب وعمل أحد الأعوان على دفع المصور الصحفي بالقوة ما انجر عنه تحطم إنارة الكاميرا. وأمام إصرار المصور الصحفي على مواصلة عمله قام أعوان الأمن بافتكاك بطارية الكاميرا منه لحرمانه من أداء عمله**.**

**\* اعتداء عنيف على الفريق الصحفي بقناة "قرطاج+"**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 10 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: الصحفي بقناة "قرطاج+" أسامة عثمان والمصور الصحفي بالقناة أحمد الصغايري**

**المعتدي: أمنيون**

**الوقائع :**

عمد أعوان الأمن إلى استعمال العنف على الفريق الصحفي لقناة "قرطاج+" عبر منعهم من التغطية رغم استظهارهم بالتراخيص اللازمة للعمل خلال فترة حظر الجولان، حيث اعتدى أعوان الأمن بالعنف على المصور الصحفي أحمد الصغايري خلال تصويره لمحاولة فض الاعتصام وعملوا على منعه من العمل ومطالبته بالمغادرة.

كما تعمد أعوان الأمن جذب الصحفي أسامة عثمان بالعنف من مكان التصوير ودفعه بالقوة رغم الاستظهار بالبطاقة المهنية وتراخيص العمل خلال فترة حظر التجول وقد تسببت هذه الاعتداءات برضوض على مستوى الظهر والوجه.

**\* اعتداء جسدي على مصور التلفزة التونسية**

**المكان: ولاية سوسة**

**التاريخ: 13 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: مالك عبود المصور الصحفي بـ "التلفزة التونسية"**

**المعتدي: أمنيون**

**الوقائع :**

اعتدى عونأمن بالزي الرسمي بالعنف الجسدي على المصور الصحفي بالتلفزة التونسية مالك عبود خلال تغطيته لمباراة كرة القدم بين النجم الساحلي والترجي الرياضي التونسي بملعب بوعلي لحوار بسوسة.

حيث تنقل المصور الصحفي للقيام بعمله واثر نهاية المباراة وبينما كان ينتظر خروج جماهير النجم الساحلي، توجه نحوه عون أمن و أمره بالخروج من الملعب. وقد أوضح عبود للأمني أنه ينتظر خروج الجماهير فعمد العون إلى ضربه بـ "المتراك" على مستوى القدمين.

**\* اعتداء جسدي على مصور التلفزة التونسية**

**المكان: ولاية سوسة**

**التاريخ: 13 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: مراد الطرابلسي المصور الصحفي بـ "التلفزة التونسية"**

**المعتدي: أمنيون**

**الوقائع :**

تعرض المصور الصحفي بـ"التلفزة التونسية" مراد الطرابلسي لاعتداء جسدي من قبل أعوان أمن خلال تغطيته لمباراة النجم الساحلي و الترجي الرياضي التونسي بملعب بوعلي لحوار بحمام سوسة.

حيث وخلال سعي الصحفي للالتحاق بالملعب توجه نحوه عون أمن بالزي المدني وطالبه بارتداء الصدرية الخاصة به والاستظهار بما يفيد صفته الصحفية، وبمرور المنسق الإعلامي سأله المصور الصحفي ما إذا كان الباب الذي توجه نحوه هو الباب المخصص لدخول الصحفيين ، فدار جدال بين المصور الصحفي والأمني ما انجر عنه التحاق مجموعة من الأمنيين الذين عملوا على إخراجه من الملعب بالقوة وضربه وسبه ومحاولة إيقافه واصطحابه إلى سيارة أمنية.ولم يتم فض الإشكال إلا بتدخل زملاء المصور الصحفي .

**\* منع من العمل للصحفيين في المطار**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 17 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: ممثلو وسائل الإعلام**

**المعتدي: أمنيون**

**الوقائع :**

عمل الأمنيون العاملون على تأمين مطار تونس قرطاج على وضع عوائق غير مشروعة على عمل الصحفيين خلال تغطيتهم لوصول الشحنة الثانية من تلقيح فيروس كورونا، حيث منع الأمنيون الصحفيين من دخول الفضاء المخصص لنزول الطائرة لتصوير نزول الشحنة وعمل المنظمون على وضع الشحنة في مكان خصص لها وتميكن الصحفيين بعد عديد المحاولات من التصوير.

من جانبه أفاد السيد ناجي زيتون آمر مطار تونس قرطاج لوحدة الرصد أن العملية تنظيمية بحته تم خلالها إنزال شحنة اللقاح ووضعها في مكان آمن لتسهيل عمل الصحفيين ثم السماح لهم بالدخول والعمل والتصوير.

وقد طالت المضايقة كلا من :

* الصحفية بإذاعة "موزاييك أف أم" بشرى السلامي
* الصحفي بقناة "الحوار التونسي" عبد السلام فرحات
* الصحفية بـ "التلفزة التونسية" إيمان بن عمر
* الصحفي بقناة "الجزيرة مباشر" رضا تمتام

**\* منع فريق "التلفزة التركية" من العمل**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 19 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: رحمة السياري الصحفية بـ "التلفزة التركية" والمصور المرافق لها أحمد الفولي**

**المعتدي: أمنيون**

**الوقائع :**

منع أحد أعوان الأمن فريق عمل "التلفزة التركية" من العمل أمام مجلس نواب الشعب بباردوا أثناء قيامهم بمراسلة مباشرة مع القناة.

حيث وفور تفطن أحد أعوان الأمن لوجود فريق عمل "التلفزة التركية" المتكون من الصحفية رحمة السياري والمصور الصحفي احمد الفولي ، توجه نحوهم وطالبهم بالتوقف عن التصوير وطالبهم بالاستظهار بتراخيص عملهم واستجاب الفريق لطلبه بمده بنسخة الكترونية من الترخيص، ولكن الأمني تمسك بضرورة استظهار الفريق بنسخة مكتوبة وتمسك بمنعهم من العمل ما اضطرهم للمغادرة.

**\* تتبع عدلي لمنى الحرزي**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 22 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: منى حرزي الصحفية بقناة "تلفزة تي في"**

**المعتدي: أمنيون**

**الوقائع :**

استمعت الإدارة الفرعية للأبحاث بثكنة العوينة إلى الصحفية منى الحرزي على خلفية مقال نشرته في 2018 خلال عملها بجريدة "الشارع المغاربي" حول التعيينات الأمنية.

وعمل الأمنيون على التحقيق مع الصحفية حول مصادر معلوماتها التي استندت عليها في نشر قائمة 100 أمني وتعيين مديري أقاليم أمنية وأقاليم بحرية ورؤساء المناطق، وقد تمسكت الصحفية بعدم الكشف عن مصادرها مشددة على أن المعطيات التي نشرتها تم نشرها إثر ذلك بالرائد الرسمي في إطار الإعلان على التسميات.

**الصحفيون يدفعون ضريبة الصراع السياسي**

ساهمت كل الأطراف في محاولة إقحام الصحفيين/ات في الصراع السياسي الدائر في البلاد سواء عبر استهداف الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات من قبل نواب الشعب بالتمييز والتضييق والمنع من العمل واستهدافهن/م بالتحريض والعنف من قبل أنصار أطراف سياسية أو من قبل نشطاء اجتماعيين.

**\* تحريض على صحفيين موقع "نون بوست"**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 4 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: الصحفيين بموقع "نون بوست" عائد عميرة وأنيس العرقوبي**

**المعتدي: إعلاميون**

**الوقائع :**

عمد المعلق ببرنامج "Rendezvous 9" رياض جراد إلى التحريض المباشر على الصحفيين العاملين بموقع "نون بوست" الإخباري، حيث وجه المعتدي لهم اتهامات خطيرة مع نسبة إدارة صفحتهم إلى "اسرائيليين" واتهامهم بالتطبيع مع الكيان الصهيوني.

كما وجه جراد تهم خطيرة للمؤسسة الإعلامية باستهداف الأمن القومي والسيادة الوطنية وهو ما يُعدّ تحريضا خطيرا دون تقديم أدلّة، معرضا بذلك حياة العاملين في الموقع للخطر، وواضعا سلامتهم الجسدية تحت التهديد.

**\* منع الصحفيين من العمل في مجلس نواب الشعب**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 4 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: ممثلو وسائل الإعلام بمجلس نواب الشعب**

**المعتدي: نواب شعب**

**الوقائع :**

منع رئيس لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح بمجلس نواب الشعب يسري الدالي النائب عن ائتلاف الكرامة الصحفيين من تغطية استماع اللجنة لوزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار.

حيث تنقل الصحفيون لتغطية فعاليات جلسة الاستماع حول مشاغل قطاع الديوانة ووضعيته الراهنة، لكن وفور التحاقهم بقاعة الجلسة، رفض النائب متابعتهم للاشغال متعللا بالإجراءات الاستثنائية لمجابهة فيروس كورونا. وقد جدت مشاحنة بين رئيس اللجنة والصحفية بـ "إذاعة موزاييك أف أم" هناء السلطاني، وقد توجه الصحفيين لرئيس اللجنة بالسؤال حول طرح موضوع غلق جلسة اللجنة للتصويت فقرر النائب رفع جلسة اللجنة.

وقد طال الاعتداء كلا من :

* الصحفية بـإذاعة "موزاييك أف أم" هناء السلطاني
* الصحفية بقناة "التاسعة" رانية المحرزي
* الصحفية بإذاعة "شمس أف أم" غاية الماجري
* مراسل إذاعة "جوهرة أف أم" ماهر الصغير

**\* اعتداء عنيف يطال مبروكة خذير**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 10 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: مبروكة خذير الصحفية بقناة "دوتشي فيلا"**

**المعتدي: أنصار حزب سياسي**

**الوقائع**

اعتدت نساء من أنصار ائتلاف الكرامة وحركة النهضة بالعنف الجسدي على الصحفية بقناة "دوتشي فيلا" مبروكة خذير خلال تغطيته لاعتصام الحزب الدستوري الحر بشارع خير الدين باشا بالعاصمة.

حيث تنقل الصحفية لتغطية الحدث وفور تفطن إحدى النساء لوجدوها تعمدت منع الصحفية من العمل وافتكت هاتفها الجوال خلال تصويرها للأحداث، وعملت المعتدية على دفعها بالقوة ما اضطرها لإيقاف العمل.وبعد استرجاع خذير لهاتفها الجوال ومباشرة عملها تعمدت وامرأة أخرى من أنصار ائتلاف الكرامة وحركة النهضة افتكاك هاتف خذير ومنعها من العمل والاعتداء عليها بالعنف ما خلف لها أضرار مادية. وقد تم فض الاعتداء بتدخل الصحفيين والمصورين الصحفيين الموجودين بالمكان.

**\* اعتداء لفظي يطال ماهر الصغير**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 10 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: ماهر الصغير مراسل إذاعة "جوهرة أف أم"**

**المعتدي: سياسيون**

**الوقائع**

اعتدى أحد النواب السابقين بمجلس نواب الشعب عن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية سابقا بالعنف اللفظي على مراسل إذاعة "جوهرة أف أم" خلال تغطيته للأحداث أمام مقر الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، حيث طالبه النائب السابق ببطاقته المهنية وعند مده بها عمد إلى الاعتداء عليه لفظيا .

**\* تمييز في حق إذاعة "الديوان أف أم"**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 10 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: الصحفي بإذاعة "الديوان أف أم" سعيد الزواري والمصور الصحفي سامي شويخ**

**المعتدي: نواب شعب**

**الوقائع :**

تعرض الفريق الصحفي لبرنامج "هنا تونس " بإذاعة " الديوان أف أم " المتكون من الصحفي سعيد الزواري و المصور الصحفي سامي شويخ خلال بثهم للربط المباشر لفقرة البرنامج "نقطة ساخنة" من أمام مقر اعتصام حزب "الدستوري الحر" للتمييز على أساس الخط التحريري للمؤسسة من قبل رئيسة حزب "الدستوري الحر" عبير موسي حيث وبعد وصولهم بجهد كبير إلى رئيسة الحزب رفضت مدهم بتصريح. وقد توجهت موسي إلى أنصارها بالخطاب قائلة "حانت ساعة الفرز" ما عرض الفريق الصحفي للخطر وسط أنصار الحزب.

**\* تشويه يطال سرحان الشيخاوي**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 17 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: الصحفي بجريدة "الشروق" سرحان الشيخاوي**

**المعتدي: نواب شعب**

**الوقائع :**

عمدت رئيسة حزب "الدستوري الحر" عبير موسي إلى نشر فيديو مباشر على صحفتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" تم تداوله بين نشطاء الموقع ونشره على نطاق واسع، تتسائل فيه عن أسباب وجود الصحفي بجريدة "الشروق" سرحان الشيخاوي في وقت متأخر بالمجلس، وقد حاولت موسي إيهام المتفرج بأنها ضبطته في حالة مريبة. كما استهدف الفيديو إحدى عاملات النظافة بمجلس نواب الشعب و أساء لسمعتها. وقالت موسي خلال الفيديو أنه مازال هناك "مصائب يمكن اكتشافها" في المجلس.

وقد انجر عن نشر الفيديو من قبل عبير موسي حملة تشويه في حق الصحفي وعاملة النظافة بمجلس نواب الشعب، توحي بقيامهما بفعل غير أخلاقي وما في ذلك من تبعات اجتماعية ومساس من السمعة في محيط العمل.

كما تواصلت إساءة موسي للصحفي عبر نشر بث مباشر صباح اليوم الخميس 18 مارس 2021 على صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" اعتدت فيه لفظيا على الصحفيين.

**\* استهداف إذاعة تطاوين**

**المكان: ولاية تطاوين**

**التاريخ: 30 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: الصحفيون العاملون بـ"إذاعة تطاوين"**

**المعتدي: محتجون**

**الوقائع :**

استهدف مجموعة من المحتجين مقر "إذاعة تطاوين" بالحجارة مما انجر عنه أضرار بقاعتي الأخبار والبرمجة، ووضع الصحفيين في وضع غير آمن.

حيث تعمد المحتجون على استهداف الإذاعة بالحجارة اثر مواجهات جدت بينهم وبين الأمنيين في محاولة للزج بها في خندق المواجهات ما جعل الصحفيين والعاملين بالمؤسسة في وضعية غير آمنة تحت قصف الحجارة من قبلهم وضغط الغاز المسيل للدموع من قبل الأمن. وقد طالت عديد الأضرار كلا من قاعتي الأخبار والبرمجة وتعطل عمل الصحفيين.

**عوائق حقيقة في الحصول على المعلومة**

**وظروف عمل غير آمنة**

وضع الصحفيون/ات خلال شهر مارس 2021 في محيط غير آمن صحيا وأمنيا، كما جوبه طلب الصحفيين/ات للمعلومات بالرفض وحجب المعلومات من قبل وزارات وأطراف رسمية. وتم استهدف الصحفيين/ات بالعنف من قبل أصحاب المصلحة في إخفاء المعلومات ووضعوا أمامهن/م عوائق حقيقة خلال سعيهن/م للقيام بواجبهن/م المجتمعي.

**\* وضع الصحفيين في وضعية غير صحية**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 13 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: ممثلي وسائل الإعلام التونسية والأجنبية**

**المعتدي: وزارة الصحة**

**الوقائع**

تم تخصيص مساحة خمسة أمتار مربعة فقط لعشرات الصحفيين والمصورين الصحفيين لتغطية انطلاق حملة التطعيم ضد فيروس "كورونا 19" من قبل الإدارة الجهوية للصحة بتونس.

وقد وجد الصحفيون أنفسهم أمام خرق واضح للبروتوكول الصحي ولم يتمكنوا من القيام بواجبهم بطريقة آمنة، كما عمل المندوب الجهوي للصحة على الوقوف في زوايا التصوير ما اضطر المصورين الصحفيين لمطالبته في أكثر من مناسبة لتغيير المكان وفي كل مرة كان يجابه طلباتهم بالرفض.

**\* حجب معلومات**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 24 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: مبروكة خذير الصحفية بموقع "الكتيبة"**

**المعتدي: وزارة الصناعة والطاقة والمناجم**

**الوقائع :**

تعمدت وزارة الصناعة والطاقة والمناجم حجب معلومات عن الصحفية بموقع "الكتيبة" مبروكة خذير في علاقة بعملها على تحقيق حول "مصنع الأمونيتر" بالمجمع الكيميائي بقابس، وقد اضطرت الصحفية إلى نشر التحقيق في 25 مارس 2021 دون الحصول على المعلومات المطلوبة.

وكانت الصحفية قد راسلت الوزارة في عدة مناسبات في أكتوبر 2020 لطلب معلومات حول سبب توقف عمل المصنع وحقيقة اختفاء كمية من مادة الأمونيتر ، إضافة إلى مطالبتها بمواصفات السلامة الجاري بها العمل ، ولم تتلقى الصحفية أي رد من الوزارة.

حيث راسلت الصحفية في أكثر من مناسبة الوزارة عبر الاتصالات الهاتفية أو البريد الالكتروني لطلب لقاء مدير عام المصنع ووزيرة الطاقة والمناجم لكن دون أي رد يذكر.

**\* حجب معلومات عن صحفي ببرنامج "الحقائق الأربع"**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 8 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: حسان البهلول الصحفي بـ "الحوار التونسي"**

**المعتدي: أطباء**

**الوقائع :**

رفض عميد الأطباء التونسيين الإجابة عن استفسارات طرحها عليه حسان البهلول الصحفي ببرنامج "الحقائق الأربع" الذي يبث على قناة الحوار التونسي حول ارتكاب طبيب لأخطاء طبية، وقد وجه عميد الأطباء للصحفي لوما شديدا حول ما اعتبره "ليس شأن الإعلام".

وقد تواصل الصحفي مع عميد الأطباء لتحديد موعد من أجل الحديث عن مآل شكاية أحيلت إلى عمادة الأطباء من قبل التفقدية بوزارة الصحة حول شبهة خطأ طبي. وقد جوبه طلب الصحفي بالرفض من قبل العميد مشددا على أنه لا يود التصريح وانه "ما شأن الإعلام في ذلك".

**\* مضايقة صحفي بقناة "الحوار التونسي"**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 8 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: حسان البهلول الصحفي بقناة "الحوار التونسي"**

**المعتدي: عمال بمؤسسة خاصة**

**الوقائع**

عمد أحد العمال بمدرسة خاصة بحي التحرير بالعاصمة إلى التهجم على الصحفي بقناة "الحوار التونسي" حسان البهلول خلال عمله على تقرير حول تشكيات أولياء التلاميذ.

حيث تنقل الصحفي أمام مقر المدرسة المذكورة بعد تلقي برنامج "الحقائق الأربع" تشكيات حول بعض التجاوزات المسجلة بالمؤسسة الإعلامية، وعند انطلاق الصحفي في أخذ تصريحات من قبل أهالي التلاميذ الذين تعرضوا للتجاوزات، توجه نحوه أحد العاملين بالمدرسة وطلب منه مغادرة المكان وحاول منعه من العمل. وهدد العامل الصحفي بكسر الكاميرا الخاصة به.

**\* اعتداء على صحفي بولاية باجة**

**المكان: ولاية باجة**

**التاريخ: 3 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: ناجي الخلولي الصحفي مراسل "إذاعة الكاف"**

**المعتدي: تاجر**

**الوقائع :**

اعتدى أحد الباعة في السوق المركزية بباجة بالعنف اللفظي على مراسل "إذاعة الكاف" بباجة ناجي الخلولي خلال عمله على تقرير بالسوق.

حيث تنقل الخلولي للعمل على تقرير حول الانتصاب الفوضوي بالسوق المركزية بباجة وبينما كان بصدد التصوير توجه نحوه أحد الباعة ومنعه من العمل وعمد إلى سبه وشتمه. وقد توجه الصحفي إلى مركز الأمن الموجود على عين المكان ليتنقل معه أحد الأعوان لفظ الإشكال ولكن المعتدي تمادى في الاعتداء عليه ما اضطره للتشكي عليه رسميا.

**\* التحريض على وليد عبد الله**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 4 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: وليد عبد الله مراسل قناة "العربية"**

**المعتدي: نشطاء التواصل الاجتماعي**

**الوقائع :**

شنت مجموعة من الصفحات على شبكة التواصل الاجتماعي "فايسبوك" حملة تحريض وعلى مراسل قناة "العربية" وليد عبد الله واتهم النشطاء الصحفي بخدمة الأجندة الإماراتية والتحريض على السلم الاجتماعي في البلاد.

وقد عمد النشطاء إلى سب وشتم الصحفي وتوجيه اتهامات خطيرة تدخل في باب التحريض عليه وتخوينه ما يمثل خطورة على سلامته الجسدية ويؤثر سلبا على علاقاته في محيط العمل.

كما تلقى عبد الله على حسابه على شبكة التواصل الاجتماعي "فايسبوك" رسائل خاصة تحتوي على جملة من التهديدات والسب والشتم من قبل حسابات غير معروف أصحابها.

**\* استهداف منتصر ساسي على شبكة التواصل الاجتماعي**

**المكان: ولاية نابل**

**التاريخ: 13 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: منتصر ساسي مراسل إذاعة " شمس أف أم"**

**المعتدي: نشطاء التواصل الاجتماعي**

**الوقائع**

تعمد 15 شخصا استهداف مراسل إذاعة "شمس أف أم" على شبكة التواصل الاجتماعي فايس بوك بحملة تشويه وثلب وشتم وهتك أعراض، حيث تعمد المعتدون تداول صور ساسي على شبكة التواصل الاجتماعي ضمن مجموعة "بلدية نابل شأن يهمنا" على الشبكة.

وقد عرضت الحملة الصحفي إلى تضييقات في مجال عمله وبات محل تهديد من بعض الأطراف، وقد تقدم ساسي بشكاية في حق المعتدين عليه.

**\* تحريض على مؤسسة "دار الأنوار"**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 27 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: مؤسسة "دار الأنوار"**

**المعتدي: نشطاء التواصل الاجتماعي**

**الوقائع :**

تعرضت مؤسسة "دار الأنوار" إلى حملة تحريض وتشهير من قبل مجموعة من نشطاء التواصل الاجتماعي المناصرين لحزب "حركة النهضة" على حساباتهم الخاصة وعلى عديد صفحات التواصل الاجتماعي "فايس بوك" على خلفية تحقيق نشرته جريدة "الأنوار" حول ثروة رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي.

حيث تداولت عديد الصفحات لقيادات في حركة النهضة وصفحات للمكاتب الجهوية للحركة محتويات فيها تجييش على العاملين في "دار الأنوار" توصم المؤسسة بـ "الجريدة الصفراء" و تتهمها بـ "نشر أخبار مظللة وأكاذيب " و بـ "نشر البهتان" وهو من شأنه أن يعرض العاملين فيها للخطر ويخلق فضاء مشحونا.

وقد نشرت الصحيفة صبيحة 27 مارس 2021 مقالا حول ثروة راشد الغنوشي، قررت على إثره حركة النهضة تكليف مكتبها القانوني برفع شكاية، نافية ما ورد في المقال.

**\* اعتداء عنيف على علي قربوسي**

**المكان: ولاية تونس**

**التاريخ: 11 مارس 2021**

**المعتدى عليهم: علي قربوسي المصور الصحفي المستقل**

**المعتدي: نشطاء مجتمع مدني**

**الوقائع :**

تعرض المصور الصحفي علي قربوسي لاعتداء بالعنف الشديد من قبل ممثل عن الاتحاد العام التونسي للطلبة في المعهد العالي للغات بتونس بورقيبة سكول خلال تنقله لتصوير ملمح خاص بسارة البراهمي.

حيث تنقل قربوسي إلى المعهد لتصوير ملمح للناشطة وممثلة الاتحاد العام لطلبة تونس سارة البراهمي إثر تلقيها تهديدات بالقتل، وقد توجه المصور الصحفي إلى ممثل الطلبة وحاول الاستفسار عن الإشكالية وما راعه إلا أنه عمل على سبه وشتمه وحاول سحب شيء من جيبه، ما قاد الصحفي إلى الدفاع عن نفسه.

وقد جد بين الطرفين تبادل عنف انجر عنه أضرار لكليهما، وقد تقدم الصحفي علي قربوسي بشكاية لدى وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس على خلفية العنف الجسدي الذي تعرض له وقد تحصل على شهادة طبية مدتها 15 يوما نتيجة الأضرار التي لحقت به على مستوى الظهر والوجه والساقين.

**التعليق القانوني**

شهد شهر مارس من السنة الجارية أحداثا سياسية واجتماعية حصلت خلالها اعتداءات على الصحفيين/ات خلال تأدية عملهم، تمثل الحدث الأول في فض اعتصام أحد الأحزاب السياسية من أمام مقر إحدى الجمعيات وقد تخللت العملية الأمنية اعتداءات بالجملة على الصحفيين/ات العاملين/ات في الميدان والذين كانوا يهدفون إلى تغطية الحدث ونقل الصورة متكاملة للجمهور.

وتمثلت تلك الاعتداءات في السب والشتم والضرب والمنع من التصوير ومحاولة حجز أدوات العمل، بل إن أحد نواب الشعب السابقين طالب صحفيا بأوراقه المهنية.

وفي مواقع أخرى منع أعوان الأمن الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات من أداء عملهن/م بالطريقة المهنية التي يرونها ملائمة، بل إن أحد أعوان الأمن ذكر لأحد الصحفيين بأنهم محل متابعة وبأن الأجهزة على علم بما "يصنعون".

وتذكر هذه الحادثة بالممارسات التي كان يقوم بها نظام بن علي من حيث الرقابة على الصحافة وجمع المعلومات حول الصحفيين/ات وتهديدهم رغم أن مساحة الحرية حينها كانت منعدمة تماما.

وفي هذا الإطار فإن على السلطة السياسية أن تتحمل مسؤوليتها في منع تلك الممارسات ومحاسبة من يرتكبها نظرا لتهديدها للمسار الديمقراطي.

ولم ينج الصحفيون الرياضيون من الاعتداءات الأمنية وذلك بالرغم من استظهارهم بالبطاقات المهنية وارتدائهم الصدرية. وأخذت التدخلات الأمنية عدة مظاهر أخرى مثل منع فريق تلفزي من التصوير أمام مجلس نواب الشعب ومنع ولوج الصحفيين/ات والمصورين/ات إلى مكان الحدث لتغطية أحد أنشطة رئيس الحكومة بدعوى أنه "عندو الصحافة متاعو" وهو قول يحتمل عديد التفسيرات منها أنه لا يسمح بتغطية الأنشطة إلا لعدد محدود من المؤسسات الإعلامية الموالية مع استبعاد المؤسسات ذات التوجه المستقل أو النقدي أو أن لرئيس الحكومة فريقا إعلاميا خاصا يغطي أنشطته ويرسلها إلى بعض المؤسسات الإعلامية لنشرها.

وعلى كل حال فإن من واجب رئاسة الحكومة أن تعطي تعليمات واضحة للسماح بحرية العمل الصحفي في علاقة بأنشطتها تجنبا لأي تأويلات.

وتكرر المشهد في المطار ولدى وصول أول دفعات اللقاح حيث منعت عديد المؤسسات الإعلامية من الدخول إلى البهو بتعلات غير مفهومة.

و كان لبعض ممثلي السلطة العمومية من عملة وموظفين ونواب بمجلس نواب الشعب صولات وجولات في منع الصحفيين/ات من العمل في الأماكن العامة وداخل إحدى اللجان البرلمانية بدعوى وجود قرار من مكتب المجلس في ذلك والحال أن الأمر يتعلق بمبادرة فردية من رئيس اللجنة نظرا لموقفه المسبق من وسائل الإعلام.

ولم يجتهد أحد مسؤولي الصحة لتوفير فضاء ملائم للعمل الصحفي وكان يرغب أن يظهر في الصورة ولما طالبه الصحفيون/ات والمصورون/ات الصحفيون/ات بالابتعاد قليلا طلب منهن/م المغادرة.

وعلى مواقع التواصل الاجتماعي تعرض بعض الصحفيين/ات إلى حملات تشويه وتهديد وتخويف بسبب أداء عملهم أو بسبب عملهم في مؤسسات إعلامية يعتبرها البعض تابعة لإحدى الدول الخليجية. ونعرف جيدا أن العديد من الحملات العنيفة أدت في النهاية إلى اعتداءات مادية وجسدية ضد الصحفيين/ات المستهدفين/ات.

ولم يقف التحريض عند بعض الصفحات المأجورة بل امتد إلى أن مارسه بعض العاملين في القطاع الإعلامي وذلك باستهداف أحد المواقع الإخبارية والعاملين فيه بالقول أنه موقع صهيوني، ومثل هذه المزاعم على غاية من الخطورة و اللاأخلاقية

ويستمر بعض المسؤولين في حجب المعلومات عن الصحفيين/ات وبالتالي عن الجمهور وهو أمر يخالف مبادئ الدستور والمرسوم 115 وخاصة بالنسبة إلى مسائل حساسة مثل الوضع الصحي أو الوضع البيئي في البلاد ونظرا لسوء فهم رسالة الإعلام لازالت بعض الأطراف القضائية تحيل الصحفيين/ات على القضاء وتفتح ضدهن/م الأبحاث العدلية بسبب عملهن/م ومطالبتهن/م بكشف مصادر معلوماتهن/م في مخالفة واضحة لقوانين البلاد.

التوصيـــــــــــــــــات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما سجلته من ارتفاع في وتيرة الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال شهر مارس 2021 تدعو:

* مكتب مجلس نواب الشعب إلى التدخل السريع لمحاسبة النواب عما اقترفوه من اعتداءات في حق الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات ووضع كل التدابير الكفيلة بتسهيل عمل الصحفيين والحفاظ على العلاقة الجيدة مع الصحفيين/ات البرلمانيين/ات
* رئاسة مجلس نواب الشعب إلى الإدانة العلنية للاعتداءات التي طالت الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات كخطوة أولى لإعلان نوايا الإصلاح
* رئاسة الحكومة التونسية لإلزام الوزارات بتطبيق مبادئ الشفافية وقيم الحوكمة المفتوحة واحترام حق الصحفيين/ات في الحصول على المعلومة
* وزارة الداخلية التحقيق في الاعتداءات العنيفة التي مارسها أعوانها في حق الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات وضربهم لحرية العمل والإدانة العلنية لها.
* وزارة الداخلية إلى إخطار أعوانها بقواعد احترام حرية العمل الصحفي والتدخل لفائدة الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات في حال تعرضهم للخطر.
* وزارة الداخلية بضرورة إعادة النظر في طرق تفعيل الشراكة مع نقابة الصحفيين وتحسينها في اتجاه حرية العمل وحماية الصحفيين/ات خلال تأديتهم لعملهم
* النشطاء/ات السياسيون/ات والنشطاء/ات المدنيون/ات إلى احترام طبيعة العمل الصحفي وعدم محاولة وضع اليد على الإعلام وتوجيهه وتذكر النقابة أن الصحفي/ة ليس/ت مشاركا /ة في الأحداث
* المنظمات الوطنية إلى التضامن مع الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات ضحايا الاعتداءات والدفع في اتجاه إستراتيجية وطنية لحمايتهن/م من كل أشكال العنف وخاصة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

**أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفّذ بالشراكة مع:**

**اليـــــــــــــــونســـــــــــــــــــكو**

**مجلــــــــــــــــــس أوروبـــــــــــــــــــــا**

|  |  |
| --- | --- |
|  |  |